

(٧) مطاعن المستشرقين فى منهج المحدثين :

(أ) وجهة النقد عند المحدثين :

قال جولد زيهر :

"ولم يستطع المسلمون أنفسهم أن يخفوا هذا الخطر - أى خطر الوضع فى الحديث ، ومن أجل هذا وضع العلماء علماً خاصاً له قيمته وهو علم نقد الحديث ، لكى يفرقوا بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث ، إذا أعوزهم التوفيق بين الأقوال المتناقضة .

ومن السهل أن يفهم أن وجهات نظرهم فى النقد ليست كوجهات النظر عندنا ، تلك التى نجد لها مجالاً كبيراً فى النظر فى تلك الأحاديث التى اعتبرها النقد الإسلامى صحيحة غير مشكوك فيها ، ووقف حيالها لا يحرك ساكناً .

ولقد كان من نتائج هذه الأعمال النقدية الاعتراف بالكتب الستة أصولاً ، وكان ذلك فى القرن السابع الهجرى ، فقد جمع فيها علماء من رجال القرن الثالث الهجرى أنواعاً من الأحاديث كانت مبعثرة رأوها أحاديث صحيحة .

وقد أصبحت هذه الكتب مراجع مجزوماً بها لسنة النبى ، ويعتبر فى المقام الأول منها الصحيحان^(١) .

ويرى جب^(٢) أن ما قام به المحدثون من جهود تجاه السنة المدونة هو

(١) العقيدة والشرعية ص ٥٠ .

(٢) جب :

هو السير هاملتون جب المولود عام ١٨٩٥م . من أعلام المستشرقين المعاصرين . كان عضواً للمجمع العلمى العربى فى دمشق ، والمجمع اللغوى فى القاهرة . ودرس اللغة العربية وقواعدها وترس فيها . ثم عمل أستاذاً لها فى عدد من الجامعات الأوربية ، وقد تولى إدارة مركز دراسات الشرق الأوسط . من آثاره : "المدخل إلى تاريخ الأدب العربى" ، "وما هو الإسلام" ، "الاتجاهات الحديثة فى الإسلام" وغيرها الكثير .

انظر : المستشرقون ٥٥١/٢ - ٥٥٤ ، الاستشراق ص ٣١ .

عبث لقله حذرهم وتدقيقهم (١).

(ب) التباين فى التوثيق والتضعيف :

قال جوينبل :

"والحكم على قيمة المحدث قد يختلف اختلافاً بيناً ، فربما كان ثقة عند قوم ، ولكن غيرهم كانوا يعدونه فى منتهى الضعف وربما اعتبروه كاذباً فى روايته" (٢).

(ج) وجود الأسانيد اعتباراً ، ولم تجد اعتناء من المحدثين :

قال شاخت :

"إن أكبر جزء من أسانيد الأحاديث اعتباراً ... ومعلوم لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائى ووصلت إلى كمالها فى النصف الثانى من القرن الثالث الهجرى ... وكانت الأسانيد كثيراً لا تجد أقل اعتناء . وأى حزب يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين كان يختار تلك الشخصيات ويضعها فى الإسناد" (٣).

(د) نقد المحدثين لا يتعدى إسناد الحديث :

قال غاستون ويت (٤) :

"وقد درس رجال الحديث السنة بإتقان إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة إلى السند ومعرفة الرجال والتقاءهم وسماع بعضهم من بعض " ، ثم قال : "لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة ثم جمعه الحفاظ ودونوه إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن ، لذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله ، من غير أن يضيف إليه الرواة شيئاً عن حسن نية فى أثناء روايتهم الحديث" (٥).

(١) انظر : دراسات فى حضارة الإسلام ص ١٤٨ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٣٣٥/٧ .

(٣) مناهج المستشرقين فى الدراسات العربية الإسلامية ١/٨٣، ١٠٤ .

(٤) غاستون ويت : لم أقف له على ترجمة .

(٥) السنة حجيتها ومكانتها فى الإسلام ص ٢٤٠ نقلاً عن "التاريخ العام للديانات -

الإسلام" ص ٣٦٥ .

الجواب على ذلك :

(أ) وجهة النقد عند المحدثين :

لقد شمل منهج المحدثين النقدي جميع الاحتمالات في جوانب الحديث من حيث السند والمتن ، وأول الأمور في ذلك أداء الراوى للحديث . فقد درسوا الرواة دراسة متنوعة ومستوفية ودقيقة ، فوضعوا لهم شروطاً من حيث التوثيق والتضعيف ، ثم وضعوا من العلوم ما يكشف أحوالهم ، فبينوا أسماءهم ، وتواريخهم ، وأماكنهم ، وما يتصل بذلك من فروع ومسائل ، كما درسوا صيغ الاتصال بين الرواة في حالة الأخذ والأداء ، ومادل منها على الاتصال ومالم يدل ، وتناولوا متون الأحاديث بالفحص والتدقيق وتتبعوا ما بها من علل وشذوذ وغير ذلك ، بقواعد رصينة محكمة . فجاءت أحكامهم على الحديث واضحة جلية ، شاملة لكل أنواعه ، من حيث قبوله ورده ، فتدرجوا في ذلك بدءاً من قمة الصحة فيما أسموه أصح الأسانيد وما حقه من قرائن ، ثم مراتب الصحيح ، ثم الحسن لذاته فالحسن لغيره ، فالضعيف ضعف يسير ، فالضعيف ضعف شديد ، إلى الموضوع الذى لا تجوز روايته إلا على سبيل القدرح فيه (١).

فهذا منهج كامل شامل لكل جوانب الحديث مادي منها وماجل ، والمنصف لا يسعه إلا أن يقف إجلالاً واحتراماً ، لهذا المنهج القويم ، ولهذا الجهد المضني الذى بذله علماؤنا الأفاضل ، حتى خرجوا بأحكام سليمة على الأحاديث النبوية ، حفظت بها السنة المطهرة من عبث كل عابث .

ولم يأت ذلك المنهج إلا بعد عمل دؤوب ، وبذل جهد منقطع النظير ، وشدة انتباه وحرص ، ودقة تطبيق ، وقوة تمييز ، أذهلت العالم بأسره ، وما ذلك إلا بتوفيق من الله سبحانه الذى أراد حفظ سنة نبيه فهياً لها من الأسباب ما أدى إلى بقائها .

(١) انظر : منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٣٣-٤٣٤ .

والذى يريد أن يقف على متانة منهج المحدثين فعليه أن يلقى نظرة على هذه المؤلفات التى لا تحصى عدداً فى كل فن من فنون الحديث ، وما بذل فيها من عناية فائقة لامثيل لها ، فإنه لا يملك - إن كان منصفاً - إلا أن يسجل اعترافاً لأولئك القوم الأماجد بكمال منهجهم وشموليته ووضوحه ودقته . وما يدعيه جولد زيهر بأن وجهة نظرهم فى النقد ليست كوجهة نظر علماء الإسلام ، فهذا صحيح ، فلا شك إن البعد بين منهج المحدثين وبين منهج المستشرقين بعد ساحق كالبعد بين المحدثين والمستشرقين .

قال دكتور محمد عجاج الخطيب :

"إن وجهة نظر النقاد المسلمين مبنية على القواعد والأصول التى وضعوها فى تقدمهم ، وقد رأينا دقتها وعرفنا قيمتها ، فمن الطبيعى أن تختلف عن وجهة نظر النقاد الأجانب ، الذين لا يؤمنون برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يعتقدون بالإحياء إليه ، فنحن مختلفون معهم من نقطة البداية ، لأن كثيراً من الأحاديث التى تتناول العقائد والغيبيات سلمنا بصحتها بعد التحقيق العلمى ، وسلمنا بكل ما جاء فيها لأنها عن الصادق المصدوق ، فاختلف وجهة نظرهم لا يضيرنا مادامنا قد سلكنا فى تقدنا وبحثنا أسلم طرق البحث العلمى وأدقها ، وقد شهد لنا بذلك المنصفون منهم" (١) . وما زعمه جب من أن جهود المحدثين تجاه السنة المدونة عبث لقللة حذرهم وتدقيقهم ، زعم متهافت وعبث ، ولولا خشية أن يتأثر به خفاف العقول ما أجبت عنه لسقوطه وشدة ضعفه . وأضرب لجب مثلاً يعكس له دقة علمائنا ، ورصانة منهجهم ، وشدة تحريهم ، وجودة خبرتهم التى اكتسبوها بالممارسة وطول الملازمة ، مع مشقة الطريق وصعوبة السير فيه .

قال ابن أبى حاتم الرازى :

"تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره ، فإن تخلف عنه فى الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش . ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه

فى الماء والصلابة علم أنه زجاج ، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقله وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة" (١).

إنه منهج بنى على علم ودراية ، وتولى تطبيقه أطباء مهرة يجيدون الصنعة ، كما يجيد الصيرفى استخراج الدرهم الجيد من البهرج ، بل وأبلغ من ذلك ، لأن الأمر فى شأن الحديث دين وهو أولى بالتحرى والدقة من أمر الدراهم والدنانير . وهم فيه أشد حذراً وأكثر تثبثاً .

سئل أبو زرعة "ما الحجة فى تعليلكم الحديث؟ فقال : الحجة أن تسألنى عن علة حديث ، فأذكر علة ، ثم تقصد ابن وارة - يعنى محمد بن مسلم بن وارة (٢) - فتسأله عنه فيذكر علة ، ثم تقصد أبا حاتم فيعلمه . ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث ، فإن وجدت بيننا خلافاً ، فاعلم أن كلامنا تكلم على مراده ، وإن وجدت الكلمة متفقة ، فاعلم حقيقة هذا العلم . ففعل الرجل ذلك ، فاتفقت كلمتهم ، فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام" (٣).

إنه علم محكم دقيق لا يوحى إلى أصحابه ، ولكنهم ينطلقون من قواعد ثابتة وأصول محكمة ، تقذف بأحكام متوافقة منسجمة لا اختلاف بينها ولا تباين .

قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمى :

"ففى الواقع كان معيار المحدثين دقيقاً وشديداً . فما كانوا يقبلون شيئاً نظيفاً إلا من يد نظيفة ، لذلك كانوا ينظرون أولاً إلى الرواة فإذا ثبت فيهم الضعف رموا بالحديث ولم يقبلوه ولو كان المتن صحيحاً ، لأنه يجب فى

(١) مقدمة الجرح والتعديل ٣٥١/١ .

(٢) محمد بن مسلم بن وارة :

هو محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرازى ، المعروف بابن وارة ، ثقة حافظ . روى عن أبى عاصم والفريابى . وعنه النسائى وابن أبى حاتم والمحاملى . مات سنة ٢٧٠هـ وقيل قبلها .

انظر : الجرح والتعديل ٧٩/٨ - ٨٠ ، الكاشف ٩٧/٣ ، تقريب التهذيب ٢٠٧/٢ .

(٣) الباعث الحثيث ص ٦٣ ، وانظر : الجرح والتعديل ٣٤٩/١ - ٣٥١ .

نظرهم لقبول الرواية أن يكون شطرا الرواية : الإسناد والمتن كلاهما صحيحين ، ولايكفى صحة أحدهما لقبولها" (١).

وقال الدكتور مصطفى السباعي :

"لايستطيع من يدرس موقف العلماء - منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة - من الوضع والوضايع وجهودهم في سبيل السنة وتمييز صحيحها من فاسدها ، إلا أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك لامتزيد عليه ، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص ، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا رحمهم الله ، هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها ، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال وتتيه به الأمم ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم" (٢).

وأما قدحه في الكتب الستة بما فيها الصحيحان قد أجاب عنه الدكتور محمد عجاج الخطيب ، إضافة إلى ما ذكرنا في موضوع التدوين وكيف حفظت السنة حتى ضمنت في المؤلفات المتنوعة .

قال :

"أما رأيه في الكتب الستة أنها مجموعة من الأحاديث التي ضمها مؤلفوها بعد أن كانت مبعثرة في القرن الثالث ، ورأوا أنها صحيحة ، فهذا رأى مردود ، فيه إنكار لجهود العلماء الجبارة التي بذلوها خلال القرن الأول والثاني في سبيل صيانة السنة وحفظها ، فالسنة لم تكن مبعثرة متفرقة ، بل كان معظمها عملياً ، يطبقه المسلمون ، ويسيرون تعاليم رسول الله صلى الله عليه وسلم على هدايه ، ولم يقتصر هذا على عهد الصحابة والتابعين ، أو على موطن الإسلام الأول ، بل انتشرت سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام في القرن الأول والقرون التالية ، وذاعت في الآفاق عندما حرر المسلمون

(١) منهج النقد عند المحدثين ص ٨٥ .

(٢) السنة ومكانتها في التشريع ص ٩٠ .

الأوائل البلاد المجاورة من طغيان الحكام ، وانتقلت السنة العملية والقولية والتقريرية ، جيلاً عن جيل ، تحفظها صدور الحفاظ وصحفهم إلى أن جمعت في كتب مصنفة ، وفي أجزاء مبوبة في منتصف القرن الثاني الهجرى على أيدي كبار العلماء والحفاظ ، وإن ما جمعه البخارى ومسلم وغيرهما في القرن الثالث لم يكن مبعثراً ، وإنما اختير من ألوف الأحاديث التي كانت عند الحفاظ متوخين الأحاديث الصحيحة" (١).

وهو كلام رصين ، دحض به شبهة هذا المستشرق الذى يهدف من وراء ذلك إلى التشكيك فى الكتب الستة وفى مقدمتها الصحيحان ، حتى تزول الثقة بهذه الكتب التى جمع مؤلفوها فيها عدداً لا يستهان به من الأحاديث ، وقد ركز فى طعنه على الصحيحين لأن فى انهيارهما انهياراً لبقية كتب الحديث الأخرى ، لأن الصحيحين يتبوأن منزلة عظيمة بين كتب السنة قاطبة فهما أصح الكتب بعد كتاب الله جل وعلا (٢).

لأن البخارى ومسلماً رحمهما الله لم يدخلا فيهما إلا ماصح ، قال البخارى : "مأدخلت فى كتاب الجامع إلا ماصح وتركت من الصحاح لملال الطول".

وقال مسلم : "ليس كل شىء عندى صحيح وضعته هنا - يعنى فى كتاب الصحيح - وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه" (٣).

وأحاديثهما فى أعلى مراتب الصحيح ، فما اتفقا عليه يتبوأ المرتبة الأولى ثم ما انفرد به البخارى ثم ما انفرد به مسلم (٤).

إضافة إلى أن ما اتفقا عليه أو انفرد به أحدهم مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظرى واقع به (٥).

(١) السنة قبل التدوين ص ٢٥٣-٢٥٤ .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٩ ، تقريب النووى مع التدريب ٩١/١ ، اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٢٣ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠ .

(٤) انظر المرجع السابق ص ١٤ .

(٥) انظر المرجع السابق ص ١٤ .

وذلك لما احتف بأحاديثهما من قرائن منها : جلالتهما في علم الحديث وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما ، وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول ، وهذا التلقى وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر (١).

فما قاله جولد زيهر حولهما وحول الكتب الستة ، لاصحة له بحال من الأحوال ، وإنما يستهدف من ذلك كما أسلفت أن يقوض صرح السنة الشاخ ، ويشاركه في هذا الهدف أعداء الإسلام من المستشرقين الذين شرقوا وغصت حلوقهم بالمد الإسلامي الهائل ولذلك تراهم يركزون طعونهم في مواضع مهمة تركز عليها دعامة السنة ، فقد طعنوا في أبي هريرة رضى الله عنه لعلمهم بأنه أكثر من روى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طعنوا في الزهري رحمه الله لما تبين لهم أنه أول من دون الحديث وجمع من العلم مافاق به أقرانه ، ثم قدحوا في الصحيحين وبقية الكتب الستة لما حوته من عدد هائل من الأحاديث ، وهى كتب معتمدة عند الأمة الإسلامية .

فإذا تهاوت الأحاديث التى حدث بها أبو هريرة وتلك التى جمعها الزهري ، وما جاء فى الكتب الستة فماذا بقى بعد ذلك لأمة الإسلام من إرث نبىهم .

إنه مخطط إجرامى رهيب يستهدف إسلامنا ، فهل ياترى عقل ذلك أبناء الإسلام ؟ والمتقفون منهم بالذات ؟ أرجو ذلك !!
(ب) التباين فى التوثيق والتضعيف :

لقد اعتبر جوينبل أن اختلاف علماء الحديث فى توثيق الرجل وتضعيفه مطعن فى منهجهم ، ويلزم من ذلك أن يوثقوا من لا يستحق التوثيق ، ويضعفوا من لا يستحق التضعيف ، وينتج عنه تصحيح أحاديث لم تبلغ درجة الصحة ، ولذا حكموا على كثير من الأحاديث بالصحة وهى ليست كذلك.

هذه لوازم تؤخذ من عباراته ومن مفهوم كلامه ، إذ القصد التشكيك في السنة .

وما وضعه علماء الحديث من قواعد وأصول ثابتة لتوثيق الرواة وتضعيفهم ، ينفى ما قال ، ولم ينطلقوا رحمهم الله في تعديل الرواة وتجريحهم من هوى ، أو حسب الأمزجة ، وإنما كانوا يفعلون ذلك حسب حجة لله وتديننا ، ولذلك كثر قولهم "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم" (١).

ولقد قام علم عظيم وضعت له القواعد وأسست له الأسس ، وجعل مقياساً دقيقاً ضبطت به أحوال الرواة من حيث التوثيق والتضعيف ، ذلك علم الجرح والتعديل الذي لانظير له عند أمة من الأمم .
والذي يطلع في كتب علوم الحديث يقف مبهوراً أمام هذا العلم الفائق الدقة ، البالغ الإحكام ، الذي لا يمكن أن يكون وضع صدفة أو جاء عفواً ، وإنما بذلت فيه جهود ، وتعبت فيه أجسام ، وسهرت فيه أعين حتى بلغ إلى قمة الحسن ومنتهى الجودة .
ونتناول من هذا العلم أموراً ثلاثة يتضح من خلالها فساد زعم هذا المستشرق وبطلانه .

أولها : من هو الراوى الذى يقبل حديثه؟

ثانيها : كيف يوثق؟

ثالثها : إذا تعارض فيه توثيق وتضعيف ، ما العمل إذاً؟ وما الذى أدى

إلى ذلك؟

والجواب على هذه الأسئلة :

أولها : لقد نص علماء الحديث على صفات معينة متى توفرت تلك

الصفات فى شخص معين قبلت روايته واحتج بحديثه .

قال ابن الصلاح رحمه الله :

"وأجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه . وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظاً غير مغفل حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه . وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني" (١).

فهذا هو الثقة الذي تقبل روايته وهو الذي جمع بين شرطى العدالة والضبط .

ثانيها : يوثق الراوى إذا ثبتت عدالته بالاستفاضة ، أو باشتهاره بين أهل العلم بالثناء والخير ، أو بتعديل عالم أو أكثر بالتعديل (٢) ، وثبت ضبطه بموافقة روايته للثقات المتقنين في الغالب (٣).

ويقبل تعديل الراوى ولو لم يذكر سببه وذلك لكثرة أسباب التعديل ومشقة ذكرها .

وأما جرحه فلا يقبل إلا إذا بين سببه ، لأنه يحصل بأمر واحد ، ولا مشقة في ذكره ، إضافة إلى اختلاف الناس في أسبابه (٤).

ثالثها : إذا تعارض جرح وتعديل في راو معين قدم الجرح ولو زاد عدد المعدلين ، وعلى ذلك جمهور العلماء ، لأن مع الجرح زيادة علم خفيت عن المعدل ، فالمعدل يخبر عن ظاهر حال الراوى ، والمجرح يخبر عن أمر باطن (٥).

-
- (١) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٩-٥٠ ، وانظر : التقريب مع التدريب ٣٠٠/١-٣٠١ ، اختصار علوم الحديث مع الباعث ص ٨٧ ، كتاب المجروحين ٨/١ .
- (٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ ، التقريب مع التدريب ٣٠١/١ ، اختصار علوم الحديث مع الباعث ص ٨٨ .
- (٣) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ ، التقريب مع التدريب ٣٠٤/١ ، اختصار علوم الحديث مع الباعث ص ٨٩ .
- (٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٠-٥١ ، التقريب مع التدريب ٣٠٥/١ ، اختصار علوم الحديث مع الباعث ص ٨٩ .
- (٥) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٢ ، تدريب الراوى ٣٠٩/١ ، الباعث الحثيث ص ٩١ ، منهج النقد في علوم الحديث ص ٩١ .

قال الدكتور نور الدين العتر :

"لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها في تقديم الجرح ، فقد وجدناهم يقدمون التعديل على الجرح في مواطن كثيرة ، ويمكننا أن نقول : إن القاعدة مقيدة بالشروط الآتية :

- (١) أن يكون الجرح مفسراً ، مستوفياً لسائر الشروط .
- (٢) أن لا يكون الجرح متعصباً على المجروح أو متعنّياً في جرحه .
- (٣) أن لا يبين المعدل أن الجرح مدفوع عن الراوى ، ويثبت ذلك بالدليل الصحيح .

وهذا يدل على أن اختلاف ملحظ النقاد يؤدي إلى اختلافهم في الجرح والتعديل ، لذلك قال الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال :

"لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة" . أى لأن الثقة إذا ضعف يكون ذلك بالنظر لسبب غير قاذح ، والضعيف إذا وثق يكون توثيقه من الأخذ بمجرد الظاهر" (١).

وقال الحافظ ابن حجر :

"والجرح مقدم على التعديل ، وأطلق ذلك جماعة ولكن محله إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه ، لأنه إن كان غير مفسر لم يقدر فيمن ثبتت عدالته ، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً ، فإن خلا المجروح عن تعديل قبل الجرح فيه مجملًا غير مبين السبب إذا صدر من عارف على المختار ، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول ، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله" (٢).

كما أنه يجب أن يراعى عند الاختلاف حال المعدل والمجرح ، لأن ذلك من القرائن التي يرجح بها عند الاختلاف في التوثيق والتضعيف .

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص ٩١-٩٢ .

(٢) شرح نخبة الفكر ص ١٥٥ .

قال الإمام الذهبي مبيناً أقسام المتكلمين في الرجال من حيث التعنت والتوسط والاعتدال في الجرح والتعديل :

"١ - قسم منهم متعنت في الجرح ، مثبت في التعديل ، يغمز الراوى بالغلطين والثلاث ، ويلين بذلك حديثه ، وهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله بناجذيك ، وتمسك بتوثيقه ، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ، فإن وافقه ، ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق ، فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهذا الذى قالوا فيه : لا يقبل تجريحه إلا مفسراً ، يعنى لا يكفى أن يقول فيه ابن معين مثلاً : هو ضعيف ، ولم يوضح سبب ضعفه ، وغيره قد وثقه ، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه ، وهو إلى الحسن أقرب . وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون .

٢ - وقسم في مقابلة هؤلاء ، كأبى عيسى الترمذى ، وأبى عبد الله الحاكم ، وأبى بكر البيهقى : متساهلون .

٣ - وقسم كالبخارى ، وأحمد بن حنبل ، وأبى زرعة ، وابن عدى : معتدلون منصفون" (١).

وأما اختلافهم في صحة حديث أو تضعيفه ، فيرجع ذلك إلى أمرين : الأول : اختلافهم في استيفاء الحديث لشروط الصحة ، فحكم كل ماأداه إليه اجتهاده .

الثانى : اختلافهم في لزوم بعض تلك الشروط للصحة ، كالحديث المرسل ، فالبعض يصححه إذا استوفى بقية الشروط ، وبعضهم يضعفه لعدم الاتصال (٢).

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٨-١٥٩ ، ضمن أربع رسائل بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، وانظر الجواب على السؤال الرابع من كتاب الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ص ١٦١ فما بعدها .

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٢٥ بتصرف . وانظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٨ التقييد والإيضاح ص ٢٠ .

وبعد فعلماء الحديث لم ينطلقوا في توثيقهم وتجريحهم ، وتصحيحهم وتضعيفهم من خواء وتخبط ، وإنما انطلقوا من قواعد متينة وأرض صلبة ، في أحكامهم. ولذلك برزت هذه الأحكام إلى الوجود في منتهى الدقة ، متفقة فيما بينها ، متحدة لاشذوذ فيها ، منسجمة لاتباين يعترئها . ويعجز كل دعي أن ينقد ماأصلوه بنقد علمي لامطعن فيه وبحكم لا قادح فيه .

وإن كان جوينبل قد أساء في حكمه وظلم ، فهناك من أحسن وعدل ، ذلك هو محمد أسد (ليوبولد فايس) عندما قال :

"إننا نتخطى نطاق هذا الكتاب إذا نحن أسهبنا في الكلام على وجه التفصيل في الأسلوب الدقيق الذي كان المحدثون - علماء الحديث - الأولون يستعملونه للتثبت من صحة كل حديث ، ويكفى - من أجل ما نحن هنا بصدد - أن نقول إنه نشأ من ذلك علم تام الفروع غايته الوحيدة البحث في معاني أحاديث الرسول وشكلها وطريقة روايتها . ولقد استطاع هذا العلم في الناحية التاريخية أن يوجد سلسلة متماسكة لتراجم مفصلة لجميع الأشخاص الذين ذكروا عن أنهم رواة أو محدثون ، إن تراجم هؤلاء الرجال والنساء قد خضعت لبحث دقيق من كل ناحية ، ولم يعد منهم في الثقافات إلا أولئك الذين كانت حياتهم وطريقة روايتهم للحديث تتفق تماماً مع القواعد التي وضعها المحدثون ، تلك القواعد التي تعتبر على أشد ما يمكن أن يكون من الدقة . فإذا اعترض أحد اليوم من أجل ذلك على صحة حديث بعينه أو على الحديث جملة ، فإن عليه هو وحده أن يثبت ذلك" (١).

(ج) وجود الأسانيد اعتباراً ، ولم تجد اعتناء من المحدثين :

لم يلق علم من العلوم في جميع جوانبه وفروعه مالقى علم الحديث من العناية والاهتمام من علماء الأمة الإسلامية بدءاً من عهد الصحابة رضی الله عنهم إلى يومنا هذا ، وأصدق شاهد على ذلك هذه المؤلفات الكثيرة الماثلة

أمام أعين الجميع ، ومامن جزئية من جزئياته إلا وتجد أن العلماء أشبعوها بحثاً وأوفوها دراسة .

ومن ذلك إسناد الحديث الذى بدأ مع بداية رواية الحديث ، أى منذ عهد النبى صلى الله عليه وسلم حيث كان الشاهد يبلغ الغائب ، وكان الصحابة رضى الله عنهم يحضرون مجلسه ثم ينقل من حضره إلى من غاب عنه ماسمع ، كما سبق فى قصة عمر مع جاره الأنصارى (١).

وماكان الصحابة رضى الله عنهم يكذب بعضهم بعضاً إذ الثقة بينهم كانت متوفرة ، ولكن لما ركب الناس الصعب والذلّول أصبحوا يشددون فى الإسناد ويلتزمون فى رواية الحديث ، روى مسلم بسنده إلى مجاهد قال : جاء بشير العدوى إلى ابن عباس ، فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس مالى لأراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ولا تسمع؟ فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلّول ، لم نأخذ من الناس إلا مانعرف" (٢).

قال ابن سيرين :

"لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة ، قالوا سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم" (٣).

وتشدد التابعون من بعدهم فى التمسك بالإسناد والتزامه فى الرواية ، وماكانوا يقبلون خبراً عن النبى صلى الله عليه وسلم إلا مسنداً .

(١) انظر : الوضع فى الحديث ١٣/٢-١٥ ، وانظر ص ٦٧٩ ع

(٢) صحيح مسلم ، المقدمة ١٣/١ .

(٣) المرجع السابق ١٥/١ ، الدارمى ١١٢/١ .

سمع الإمام الزهري أهل الشام وهم يقولون : قال رسول الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : "يا أهل الشام :مالي أرى أحاديثكم ليست لها أزمة ولا خطم؟ قال الوليد بن مسلم^(١) : فتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ"^(٢).

وكان إذا حدث رحمه الله أتى بالإسناد ويقول : "لا يصح أن يرقى السطح إلا بدرجه"^(٣).

وكان هشام بن عروة^(٤) يوصي تلاميذه بطلب الإسناد فيقول : "إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا؟"^(٥)

وقد أخذ الإسناد المتصل نصيبه من العناية والاهتمام البالغ في عهد التابعين ، حتى أصبح من واجب كل من يروى حديثاً ، أن ينسب ما يروى ، وهو بإسناده الحديث يرفع العهدة عن نفسه ، ويطمئن سامعه إلى صحة نقله^(٦).

(١) الوليد بن مسلم :

هو الوليد بن مسلم ، القرشي مولا هم ، أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه كثير التدليس . روى عن الأوزاعي ، وثور بن يزيد ، وعنه أحمد وإسحاق بن منصور ودحيم . مات سنة ١٩٤هـ أو ١٩٥هـ .

انظر : الجرح والتعديل ١٦/٩ - ١٧ ، الكاشف ٢٤٢/٣ ، تقريب التهذيب ٣٣٦/٢ سير أعلام النبلاء ٣٣٤/٥ .

(٢) والأزمة : جمع زمام . والخطم جمع خطام . والزمام والخطام بمعنى واحد وهو مايوضع في أنف البعير فيقاد به .

انظر : القاموس المحيط ص ١٤٢٦ ، ١٤٤٤ .

(٣) الجرح والتعديل ١٦/٢ .

(٤) هشام بن عروة :

هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، ثقة فقيه ، ربما دلس . سمع عمه ابن الزبير وأباه ، وعنه شعبة ، ومالك ، والقطان . مات سنة ١٤٥هـ أو ١٤٦هـ . انظر : الجرح والتعديل ٦٣/٩ ، الكاشف ٢٢٣/٣ ، تقريب التهذيب ٣١٩/٢ .

(٥) الجرح والتعديل ٣٤/١ .

(٦) السنة قبل التدوين ص ٢٢٦ بتصرف ، وانظر : أصول الحديث ص ٤٣٠ .

وظل الإسناد من بعد ذلك يلقي عناية عظيمة من علماء الحديث وجهابذته ، بل أصبح طلبه عندهم تديناً لله تعالى .

قال عبد الله بن المبارك :

"الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" (١).

وبالتالى لا يعتمدون حديثاً ليس مسنداً .

يقول ابن المبارك :

"بيننا وبين القوم القوائم" . يعنى الإسناد (٢).

قال النووى فى معناه :

"إن جاء بإسناد صحيح قبلنا حديثه وإلا تركناه فجعل الحديث

كالحيوان لا يقوم بغير إسناد كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم" (٣).

ولذا إذا ورد إليهم حديث لا يقبلونه مهما كان مقام من رواه إلا إذا

أسنده ، وصح إسناده .

روى مسلم بسنده إلى أبى إسحق إبراهيم بن عيسى الطالقانى (٤) قال :

قلت لعبد الله بن المبارك : يا أبا عبد الرحمن! الحديث الذى جاء "إن من

البر بعد البر ، أن تصلى لأبويك مع صلاتك ، وتصوم لهما مع

صومك" (٥).

(١) صحيح مسلم ، المقدمة ١٥/١ .

(٢) المرجع السابق ١٥/١ .

(٣) شرح النووى على مسلم ٨٨/١ .

(٤) أبو إسحق الطالقانى :

هو إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البنانى ، مولاهم ، أبو إسحاق الطالقانى ، نزيل

مرو . صدوق ، يغرب . وقال الذهبى : "ثبت ، مرجىء" . روى عن الدراوردي

وابن المبارك . وعنه سمويه ، والدورى ، والصاغانى . مات سنة ٢١٥هـ .

انظر : الجرح والتعديل ٨٦/٢ ، الكاشف ٧٥/١-٧٦ ، تقريب التهذيب ٣١/١ .

(٥) والحديث أخرجه ابن أبى شيبه فى مصنفه من حديث الحجاج بن دينار . كتاب

الجنائز ، باب ما يتبع الميت بعد موته ٣٨٧/٣ .

قال فقال عبد الله : يا أبا إسحق عمن هذا ؟ قال : قلت له : هذا من حديث شهاب بن خراش (١) . فقال ثقة . عمن ؟ قال : قلت : عن الحجاج بن دينار (٢) . قال ثقة عمن ؟ قال : قلت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أبا إسحق إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفاز ، تنقطع فيها أعناق المطى ، ولكن ليس فى الصدقة اختلاف " (٣) .

بل لم يقف البحث عن الإسناد والتشدد فيه عند العلماء وطلبة العلم فحسب ، بل أصبح أمراً مسلماً به عند عامة الناس . قال الأصمى : " حضرت ابن عيينة وأتاه أعرابى فقال : كيف أصبح الشيخ يرحمه الله ؟ فقال سفيان : بخير بحمد الله ، قال : ماتقول فى امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت ؟ فقال تفعل مايفعل الحاج غير إنها لا تطوف بالبيت . فقال : هل من قدوة ؟ قال : نعم ، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت ، فأمرها

(١) شهاب بن خراش : هو شهاب بن خراش بن حوشب الشيبانى ، أبو الصلط الواسطى ، نزل الكوفة . صدوق يخطىء . روى عن عمه العوام ، وعمرو بن قرّة ، وقتادة . وعنه آدم وعلى بن حجر وقتيبة . انظر : الجرح والتعديل ٣٦٢/٤ ، الكاشف ١٥/٢-١٦ ، تقريب التهذيب ٣٥٥/١ .

(٢) الحجاج بن دينار : هو الحجاج بن دينار الواسطى ، لأبأس به . روى عن معاوية بن مرة ، والحكم ابن عتيبة . وعنه شعبة ، ويعلى بن عبيد . انظر : الجرح والتعديل ١٥٩/٣-١٦٠ ، الكاشف : ٢٠٦/١ ، تقريب التهذيب ١٥٣/١ .

(٣) صحيح مسلم ، المقدمة ١٦/١ .

النبي صلى الله عليه وسلم أن تفعل مايفعل الحاج غير الطواف (١)، قال : هل من بلاغ عنها؟ قال : نعم ، حدثني عبد الرحمن بن القاسم (٢) عن أبيه (٣) عن عائشة بذلك ؟

قال الأعرابي : "لقد استسمنت القدوة ، وأحسننت البلاغ والله ، لك بالرشاد" (٤).

ولقد عظم إهتمام علماء الحديث بالإسناد ، حفاظاً على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن تنالها يد العابثين ، وأن تتطرق إليها أهواء

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه . ولفظه : "فافعل مايفعل الحاج غير أن لاتطوفى بالبيت حتى تطهرى" . كتاب الحيض (٦) ، باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت (٧) ، ٧٩/١ .

وفى كتاب الحج (٢٥) ، باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت (٨١) ، ١٧١/٢ . وأخرج نحوه فى كتاب العمرة (٢٦) ، باب العمرة ليلة الحصة وغيرها (٥) ، وباب عمرة التمتع (٦) ، وباب الاعتمار بعد الحج بغير هدى (٧) ٢٠١-٢٠٠/٢ .

وفى كتاب الأضاحى (٧٣) ، باب الأضحية للمسافر والنساء (٣) ، ٢٣٥/٦ . وأخرجه مسلم فى صحيحه مكرراً بعدة ألفاظ . فى كتاب الحج (١٥) ، باب بيان وجوه الإحرام (١٧) ، ٨٧٣/٢-٨٧٤ .

(٢) عبد الرحمن بن القاسم :

هو عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق ، التيمى ، أبو محمد المدنى . ثقة جليل . قال ابن عيينة : كان أفضل أهل زمانه . سمع أباه وابن المسيب وأسلم مولى عمر . وعنه شعبة ومالك وابن عيينة . مات سنة ١٢٦هـ وقيل بعدها .

انظر : الجرح والتعديل ٢٧٨/٥-٢٧٩ ، الكاشف ١٨١/٢ ، تقريب التهذيب ٤٩٥/١ .

(٣) القاسم :

هو القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق التيمى ، ثقة ، أحد الفقهاء بالمدينة ، قال أيوب : مارأيت أفضل منه . روى عن عائشة وأبى هريرة وفاطمة بنت قيس وعنه الزهرى ، وأبو الزناد . مات سنة ١٠٦هـ على الصحيح .

انظر : الجرح والتعديل ١١٨/٧ ، الكاشف ٣٩٣/٢ ، تقريب التهذيب ١٢٠/٢ . (٤) الكفاية ص ٥٧٠ ، وانظر أصول الحديث ص ٤٢٩ .

الجاهلين ، فبه حموا جناب السنة من الزيادة والنقصان ، وبسببه دفعوا كل كذب عنها وبهتان .

قال أبو حاتم بن حبان :

"ولو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة له لظهر في هذه الأمة من تبديل الدين مظهر في سائر الأمم ، وذاك أنه لم يكن أمة لنبي قط حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة ، حتى لا يتهياً أن يزداد في سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألف ولاواو ، كما لا يتهياً زيادة مثله في القرآن فحفظت هذه الطائفة السنن على المسلمين ، وكثرت عنايتهم بأمر الدين ، ولولاهم لقال من شاء بما شاء" (١).

وقال الحاكم :

"فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد ، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد كانت براء" (٢).

وما أصدق ما قال الثوري رحمه الله في وصف الإسناد ، إذ يقول :
"الإسناد سلاح المؤمن ، إذا لم يكن معه سلاح فبأى شيء يقاتل" (٣). ومن هنا درس المحدثون الإسناد دراسة مستوفية ، فدرسوه من حيث اتصاله ، فوضعوا قواعد تتناول كافة أحوال الاتصال ، وسائر وجوهه ، فنظروا إليه من حيث مبدئه وانتهائه ، ووضعوا لذلك اسماً ، ودرسوا صيغه وبيّنوا شروطها ، ونظروا إلى مسافة السند من حيث الطول والقصر ، وإلى حال الرواة عند الأداء . ونقدوا الأسانيد في الحديث الواحد وما فيها من زيادة ونقص . كما درسوا الإسناد من حيث الانقطاع وأنواعه ، فبحثوا موضعه من أوله أو وسطه أو آخره ، كما بحثوه من حيث طبيعته

(١) كتاب المجروحين ٢٥/١ .

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٦ .

(٣) كتاب المجروحين ٢٧/١ ، شرف أصحاب الحديث ص ٤٢ .

فى الظهور والخفاء ، وبلغوا الغاية ومنتهى الدقة فى ذلك . واستوفوا بذلك كل أوجه الاحتمالات فى اتصال الحديث وانقطاعه مما أدى إلى بروز أحكامهم على الأحاديث فى غاية الصحة والدقة والسداد^(١) .

وقد عرفوا الحديث الصحيح بما نقله عدل تام الضبط ، متصل السند غير معلل ولا شاذ^(٢) .

فاختص الإسناد من ذلك بثلاثة شروط وشارك متن الحديث فى الشرطين الآخرين ، فدل هذا على أهميته البالغة ، واعتنائهم به . بل أكثروا من الترحال والتنقل فى طلب الأسانيد وتتبعها والوقوف على مافيه من علل ، وبذلك حرصوا على قرب الأسانيد وقلة النقلة والوسائط .

وبعد هذا يتبين لنا أن مازعمه شاخى لم يبن على دراسة سابقة ، ولا معرفة ، وإنما ادعاء قصر فيه بصر صاحبه ، أو أغمض قصداً حتى لا يشاهد الحقائق الثابتة البينة لكل منصف ، وذلك أمر فقد عند المستشرقين .

(د) نقد المحدثين لا يتعدى السند :

هذه فرية أخرى ، وكذب مكشوف يوجه إلى منهج المحدثين ، لينفذ من خلاله إلى حصن السنة فيحدث فيه شرخاً ، ويقوض بنيانه ، إذ التشكيك فى السنة هو الهدف الرابط بين هذه الشبهة وسابقتها ، وقد تساقط ماسبق وتبين فساده ، ولن تصمد هذه أبداً لأنها عارية عن الحقيقة وما كان كذلك ما أسرع ما يكشف عدم صدقه ويفضح أمره ، وبيان ذلك :

لقد اهتم علماء الحديث اهتماماً بالغاً بدراسة متن الحديث ، واستوفوا تلك الدراسة ، وبذلوا قصارى جهدهم فى العناية به بحيث لا يوجد مزيد على ما قدموه .

(١) انظر : منهج النقد فى علوم الحديث ص ٣٦٧-٣٧٠ .

(٢) شرح نخبة الفكر ص ٣٠ .

وماسبق مما أشرنا إليه من دراسة للإسناد إنما يهدفون من وراء كل ذلك إلى الوصول إلى صحة المتن لكي يتعرفوا على الصحيح مما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، هذا هدفهم وهذه غايتهم (١).

وتقدمهم للسند مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنقد المتن ، وقد بينا أن توثيق الراوى لا يتم إلا بثبوت عدالته وضبطه ، وهذا الأخير إنما يعرف بمقارنة مرويات الراوى مع مرويات الثقات الآخرين (٢).

وصحة إسناد الحديث لاتعنى صحة الحديث ، لأن من شروط الصحيح ألا يكون شاذاً ولا معللاً ، والشذوذ والعلة يكونان في السند كما يكونان في المتن ، فقد يصح إسناد حديث ما ويكون في متنه علة قاذحة تقدح في صحته وهكذا الشذوذ . ولذا لم تكن دراستهم قاصرة على الأسانيد ، وإنما بحثوا في علل المتن وشذوذها، وضمن ذاك كتب المصطلح وكتب العلل وهى كثيرة . وهناك كثير من علوم الحديث لم يكتف فيها بدراسة الإسناد فقط ، وإنما درس الإسناد والمتن جميعاً ، من ذلك : الحديث المقلوب (٣) ، والمضطرب (٤) ،

(١) انظر : السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ٢٤٠ .

(٢) انظر : منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٤٣-٤٤٤ .

(٣) المقلوب : هو أن يقدم الراوى ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه ، أو يبدل شخصاً بآخر . أو يقدم ويؤخر في بعض متن الحديث ، أو يجعل متن حديث على إسناد آخر ، ويجعل إسناده لمتن آخر .

انظر : اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٨٢-٨٥ ، شرح نخبة الفكر ص ٨٧ ، تيسير مصطلح الحديث ص ١٠٥-١٠٧ ، أصول الحديث ص ٣٤٥-٣٤٧ .
(٤) المضطرب :

هو أن يأتي الحديث على أوجه مختلفة ، في متنه أو في سنده من راو واحد أو أكثر ، وتساوت رواياته في القوة بحيث لا يمكن الترجيح بينها بوجه من وجوه الترجيح .

انظر : اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٦٨ ، شرح نخبة الفكر ص ٨٩-٩١ ، تيسير مصطلح الحديث ص ١١٢-١١٤ ، أصول الحديث ص ٣٤٤-٣٤٥ .

والمدرج (١)، والمعلل ، والمصحف (٢)، والموضوع ، وزيادة الثقة (٣)(٤).
كما أنشئت علوم كثيرة تتعلق بدراسة المتن خاصة ، من ذلك غريب
الحديث (٥)، أسباب وروده (٦)،

-
- (١) المدرج :
هو ما وقعت في إسناده أو متنه زيادة من بعض الرواة ليست من أصل الحديث ،
بلا فصل .
انظر : اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٦٩-٧٣ ، شرح نخبة الفكر
ص ٨٥-٨٦ ، تيسير مصطلح الحديث ص ١٠٣-١٠٦ ، أصول الحديث ص ٣٧٠-٣٧٣
المصحف : (٢)
هو ما غيرت فيه كلمة أو أكثر في إسناده أو متنه إلى غير مارواها الثقات ، لفظاً
أو معنى .
انظر : اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ١٦٥-١٦٩ ، شرح نخبة الفكر
ص ٩٢-٩٣ ، تيسير مصطلح الحديث ص ١١٤-١١٧ ، أصول الحديث ص ٣٧٣-٣٧٥
زيادة الثقة : (٣)
هى أن يروى الثقة حديثاً فيزيد فيه لفظة أو أكثر لم يروها غيره من الثقات
الذين رووا الحديث نفسه .
انظر : اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٥٨-٦٠ ، شرح نخبة الفكر
ص ٤٥-٤٩ ، تيسير مصطلح الحديث ص ١٣٧-١٤٠ .
انظر : اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٨٥-٨٦ . (٤)
غريب الحديث : (٥)
هو ما يقع في الحديث من لفظة غامضة تبعد عن الفهم لقلة استعمالها .
انظر : اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ١٦٢-١٦٣ ، شرح نخبة الفكر
ص ٩٤-٩٥ ، تيسير مصطلح الحديث ص ١٧٤-١٧٥ ، أصول الحديث ص ٢٨٠-٢٨٢ .
أسباب ورود الحديث : (٦)
هى المناسبات التى ذكرت فيها الأحاديث أو الوقائع التى من أجلها سيقى
الأحاديث .
انظر : أصول الحديث ص ٢٩٠ .

ناسخه ومنسوخه (١)، مشكله ، ومحكمه (٢)(٣).

وفي هذه بذل المحدثون جهداً لانظير له ولا مثيل ، ومن جهودهم في دراسة المتن ما وضعوه من علامات وضوابط يعرف بها وضع الحديث من غير رجوع إلى سنده ، من ذلك :

(١) ركاقة اللفظ في المروى :

فيدرك من له المام باللغة ومعرفتها أن ذلك لا يمكن أن يكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا صرح الراوى بأنه لفظه ، وإلا فمدار الركة على المعنى وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ (٤).

(٢) فساد المعنى :

كالأحاديث التي يكذبها الحس . كحديث "الباذنجان لما أكل له" (٥). ومنها سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث "من اتخذ ديكاً أبيض لم يقربه شيطان ولا سحر" (٦).

(١) ناسخ الحديث ومنسوخه :

النسخ هو : رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر . وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه هو العلم الذي يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها فيسمى ماتقدم منها منسوخاً ، وماتأخر ناسخاً .

انظر : اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ١٦٤-١٦٥ ، شرح نخبة الفكر ص ٦٠-٦٢ ، تيسير مصطلح الحديث ص ٥٩-٦٠ ، أصول الحديث ص ٢٨٧-٢٩٠ .

(٢) مشكل الحديث ومحكمه :

مشكل الحديث أو مختلفه هو ما عارضه غيره من الأحاديث . أو أشكل فهمه وتصوره .

ومحكم الحديث هو الذي سلم من معارضة غيره ، ولم يشكل معناه .

انظر : اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ١٦٩-١٧١ ، شرح نخبة الفكر ص ٥٨-٥٩ ، تيسير مصطلح الحديث ص ٥٦-٥٨ ، أصول الحديث ص ٢٨٣-٢٨٦ .

(٣) انظر : منهج النقد في علوم الحديث ص ٣١٠-٣١٩ .

(٤) انظر : تدريب الراوى ١/ ٢٧٥-٢٧٦ ، الباعث الحثيث ص ٧٧-٧٨ ، السنة قبل

التدوين ص ٢٤٢ ، أصول الحديث ص ٤٣٣ .

(٥) انظر : المنار المنيف ص ٥١ .

(٦) انظر المرجع السابق ص ٥٤-٥٥ .

ومادل على إباحة المفسد والجري وراء الشهوات ، كحديث "النظر إلى الوجه الجميل عبادة" (١).

وماشتمل على مجازفات لاتصدر عن العقلاء ، كحديث "المجرة التي في السماء من عرق الأفعى التي تحت العرش" (٢).

وماقامت الشواهد الصحيحة على بطلانه ، كحديث عوج بن عنق الطويل (٣).

(٣) مخالفة الحديث لنص القرآن أو السنة المتواترة :

فما يخالف القرآن كحديث "مقدار الدنيا وإنها سبعة ألف سنة" فهو مخالف لقوله تعالى : {يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربى لا يجليها لوقتها إلا هو ، ثقلت فى السموات والأرض ، لاتأتىكم إلا بغتة يسألونك كأنك حفى عنها ، قل إنما علمها عند الله" (٤)(٥).

وما يخالف السنة كأحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد ، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار . والنار لا يجار منها بالأسماء والألقاب وإنما بالإيمان والعمل الصالح (٦).

(٤) مادل على تواطؤ الصحابة على كتمان أمر وعدم نقله :

كما يدعى الشيعة أنه صلى الله عليه وسلم أخذ بيد على وهم راجعون من حجة الوداع فأقامه بين جميع الصحابة وعرفه لهم بقوله : "هذا وصي وأخى ، والخليفة من بعدى فاسمعوا له وأطيعوا" ثم اتفق الجميع على

(١) انظر : المنار المنيف ص ٦٢ .

(٢) انظر المرجع السابق ص ٥٩ .

(٣) انظر المرجع السابق ص ٧٦ .

(٤) سورة الأعراف : آية ١٨٧

(٥) انظر المرجع السابق ص ٨٠ .

(٦) انظر المرجع السابق ص ٥٦-٥٧ .

كتمان ذلك (١).

(٥) ماخالف الحقائق التاريخية التي جرت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم واقترن بقرائن دلت على بطلانه .

كحديث "وضع الجزية عن أهل خير" (٢).

(٦) ماوافق مذهب الراوى وهو غال في تعصبه :

مثل أن يروى رافضى حديثاً في فضل أهل البيت ، أو مرجىء حديثاً في الإرجاء (٣).

(٧) ماكان عن أمر جسيم تتوفر الدواعى على نقله :

كحصر العدو للحاج عند البيت ثم لاينقله إلا واحد منهم (٤).

(٨) مااشتمل على مجازفات وإفراط في الثواب العظيم على الأمر الصغير ، أو وعيد عظيم على فعل يسير :

كحديث "من قال لاإله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان ، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له" (٥).

وقد اكتسب الجهابذة من علماء الحديث مهارة فائقة في التمييز بين الموضوع والصحيح من الحديث بمجرد نظرهم إلى المتن من غير دراسة للإسناد وذلك لملازمتهم لعلم الحديث ومعرفتهم بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم . قال الإمام ابن القيم رحمه الله :

(١) انظر المرجع السابق ص ٥٧ .

وحديث "هذا وصى ... الخ" ذكره ابن الجوزى في الموضوعات ٣٧٥/١ .

والملا على القارى في الأسرار المرفوعة برقم ١٠٢٣ ، ص ٢٥٨ .

والقيسراني في تذكرة الموضوعات ص ٢١٩ وقال : "فيه خالد بن عبيد العتكى لايجتج به" .

(٢) انظر : المنار المنيف ص ١٠٢ .

(٣) انظر : السنة قبل التدوين ص ٢٤٦ ، أصول الحديث ص ٤٣٦ .

(٤) انظر : السنة قبل التدوين ص ٢٤٦ ، أصول الحديث ص ٤٣٦ .

(٥) انظر : المنار المنيف ص ٥٠-٥١ .

"سئلت : هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط ، من غير أن ينظر في سنده؟

فهذا سؤال عظيم القدر ، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة ، واختلطت بلحمه ودمه ، وصار له فيها ملكة ، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ، ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه ، فيما يأمر به وينهى عنه ، ويخبر عنه ويدعو إليه ، ويحبه ويكرهه ، ويشعره للأمة ، بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه .

فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه وكلامه ، وما يجوز أن يخبر به ، وما لا يجوز : ما لا يعرفه غيره وهذا شأن كل متبع مع متبوعه ، فان للأخص به ، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها ، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك .

وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم ، يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم^(١).

وبفضل الله قد تكون عند أكثر علماء الحديث تلك الملكات الخاصة التي مكنتهم من تمييز ما صح من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يصح ، وذلك لممارستهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم وعنايتهم الفائقة به .

قال الربيع بن خثيم^(٢) رحمه الله :

(١) المنار المنيف ص ٤٣-٤٤ .

(٢) الربيع بن خثيم :

هو الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله الثوري ، أبو يزيد الكوفي ، ثقة عابد مخضرم ، قال له ابن مسعود : "لو رآك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحبك" روى عن ابن مسعود وأبي أيوب . وعنه الشعبي وإبراهيم . مات سنة ٦١ هـ وقيل ٦٣ هـ .

انظر : الجرح والتعديل ٤٥٩/٣ ، الكاشف ٣٠٤/١ ، تقريب التهذيب ٢٤٤/١ .

"إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به ، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها"(١).

وقال ابن الجوزي :

"الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم ، وينفر منه قلبه في الغالب"(٢).

وقال ما أحسن قول القائل : "إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع"(٣).

فعلماء الحديث رحمهم الله درسوا متن الحديث دراسة وافية يعرف قدرها من نظر إلى مؤلفات القوم وماتركوه من ميراث عظيم سارت على ضوئه الأجيال ، واعترف بذلك المنصفون ، فلا عبرة بما قاله غاستون ويت ، ولا بما قاله كل حاقد هالك يريد شراً بديننا القويم ، فنحن المسلمون بحمد الله نشق في علمائنا الأجلاء ونقدر لهم جهودهم ، ونشكر لهم ما بذلوه من جهود في خدمة سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ونشهد لهم بذلك ، وبسلامة منهجهم واستقامته ، ولانلتفت إلى طعن طاعن ، أو قول مبغض فيهم أبداً ، بل نكشف قوله ، ونرد كيده ، ونحو أثره ، وصدق الله إذ يقول : {بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون}(٤).

(١) معرفة علوم الحديث ص ٦٢ ، الكفاية ص ٦٠٥ .

(٢) الموضوعات ١/١٠٣ ، تدريب الراوى ١/٢٧٥ ، الباعث الحثيث ص ٧٨ .

(٣) تدريب الراوى ١/٢٧٧ . وانظر الموضوعات ١/٩٩ .

(٤) سورة الأنبياء : آية ١٨